عصام جمعة
باحث في الشريعة والقانون

انتشار الطلاق في المجتمعات الإسلامية

شرع الله لعباده الزواج لحكم، منها: بقاء النسل وإشباع الغريزة وتحقيق الاستخلاف في الأرض، وتستمر هذه العلاقة بالمودة والرحمة والسكن، ولكن العلاقة الزوجية قد يشوبها أحيانا ما يعكر صفوها سواء من جانب الزوج أو الزوجة أو كليهما، فتتحول الحياة إلى جحيم لا يطاق فيكون الطلاق أو الخلع حلا لمثل هذه المشاكل.

لكن لماذا كثر الطلاق في البلاد العربية والإسلامية حتى أصبحت ظاهرة مجتمعية لاسيما في الأزمنة الحديثة والمعاصرة؟ رغم أن الأصل في الطلاق الحظر، فلا يطلق الرجل إلا لحاجة وإليه ذهب جمهور الفقهاء، الكمال بن الهمام من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة[1].

وجاء في فتاوى ابن تيمية أن الأصل في الطلاق الحظر، وإنما أبيح منه قدر الحاجة فكانت الإباحة للضرورة وعلى قدر الحاجة فهو كما قال النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[2] فهو بغيض عند الله سبحانه، لما فيه من المضار والآثار ما لا يسوغ إنكارها.

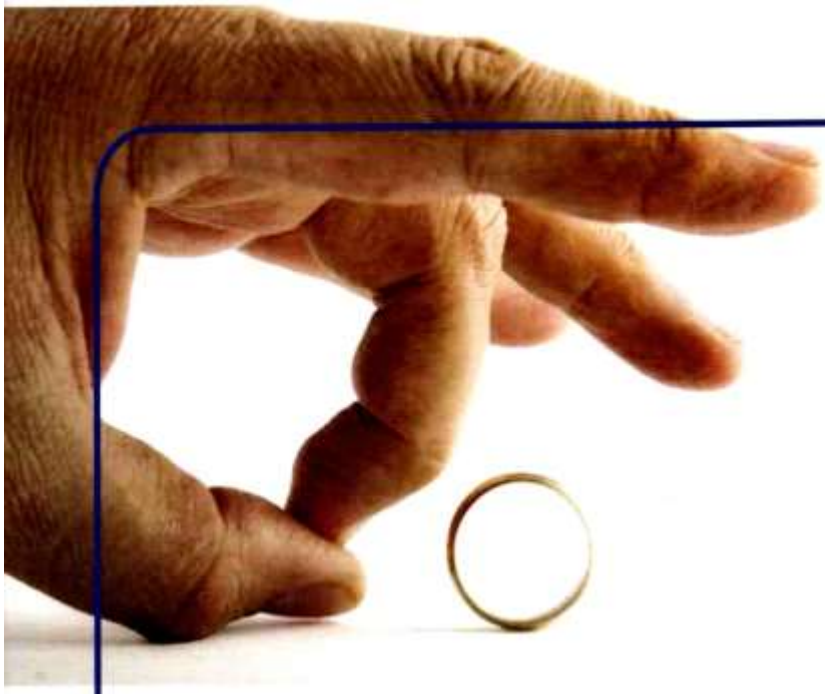

وهذه الظاهرة خطيرة جدا تجعلنا ندق ناقوس الخطر حيث إنها تهدد البيوت والمجتمعات وتحتاج بالفعل إلى تضافر الجهود وصدق النيات لمواجهة تصدع الأسر وبالتالي تفكك المجتمعات.

أسباب انتشار الطلاق

للطلاق أسباب كثيرة ومتعددة وهي ترجع إلى أسباب خلقية واجتماعية واقتصادية، وقد تكون هذه الأسباب من الرجل وحده أو من المرأة وحدها أو منهما معا، أو من البيئة المحيطة والمؤثرات الخارجية ولعل من أهم أسباب الطلاق ما يلي:

سوء الاختيار

فقد يخطئ أحدهما في اختيار الآخر بصورة لا تتفق مع المعيار الشرعي من الخلق والدين مصداقا لقوله ﷺ: «تنكح المرأة لأربع لمالها وجمالها ولحسبها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك»[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض»[٤].

فإن ذلك يؤدي إلى وقوع الخلاف بينهما بصورة لا يستطيع أحدهما الاستمرار مع الآخر مع استنفاد كل وسائل الإصلاح الشرعية المعروفة للحد من مظاهر هذا الخلاف والشجار واستحكام النفرة بينهما فعندئذ يكون الطلاق هو الملاذ الأخير.

اختلاف ثقافة الزوجين

قد تختلف ثقافة كل من الزوجين عن الآخر فكل له نظرته الخاصة في الحكم على الأشياء وموقفه الخاص في الحلال والحرام والعيب وعدم العيب وما يجوز فعله وما لا يجوز، وهذا الاختلاف أمر طبيعي، ولكن إذا لم يحاول كل واحد منهما أن يتنازل للآخر عن موقفه ونظرته، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى حدوث خلاف ونزاع بينهما ينتهي بهما إلى الطلاق خاصة إذا فشلت كل الوسائل الشرعية في التقريب بينهما وإعادة الحياة الكريمة بينهما[٥].

عدم الكفاءة

فإذا اختلف الوضع الاجتماعي بين الزوجين فكل منهما قد جاء من بنية مكانية مختلفة عن الآخر، وتربية بيتية مختلفة، وفارق اجتماعي في مستوى المعيشة مختلف أيضا، ولم يستطع أحدهما أن يتكيف مع الآخر في وضعه الجديد وساءت العشرة بينهما فإن ذلك مدعاة للفرقة بينهما.

إهمال الحقوق والواجبات

يمثل الزواج شراكة حقيقية بين الزوجين لقيام أسرة سعيدة متكاملة قائمة على المودة والرحمة والرعاية للأولاد وقد رتب الشارع على عقد الزواج حقوقا وواجبات على كل واحد من الزوجين تجاه الآخر، فإذا قام كل واحد منها بهذه الحقوق قامت بينهما العشرة بالمعروف وأما إذا أهمل أحدهما ما عليه من حقوق تجاه الآخر فإن ذلك مدعاة لحدوث خلاف وشقاق بينهما يكون سببا في وقوع الطلاق[٦].

تدخلات الأهل

الأصل أن يستفيد الزوجان من توجيهات الأهل بما يخدم حياتهما الزوجية، والأصل أن تكون توجيهات الأهل بما يرضي الله، ويحقق الهدف من قيام الأسرة السعيدة، ولكن إذا خرجت هذه التوجيهات